

7 في العمق

الصراع والتنافس في الشرق الأوسط
يعيدان رسم توازنات القوى

تركيا وإيران تنتقلان من حرب فرض النفوذ إلى وضع حماية المصالح



صراع سياسي تواريه طهران بغطاء الطائفية

فيها إيران كطريقة لإسقاط قوتها في العراق وسوريا. ومع أن لتركيا خبرة محدودة مع الميليشيات، أظهر نجاح تعاونها مع مجموعات سورية حليفة في عفرين إمكانيات هذه الإستراتيجية.

وفيما تنظر السعودية إلى إيران على أنها تهديد ينبغي مواجهته، تعتبر أنقرة طهران خصما وجارا إقليميا يجدر بها أن تتنافس معه حيناً وأن تتعاون معه حيناً آخر. ولا يعني ذلك أن تركيا سترفض أي خطة تهدف إلى الحد من نفوذ إيران في جوارها، لاسيما خطة وليدة أفكار القوى العالمية مثل الولايات المتحدة وروسيا. لكن بهدف أن تقبل تركيا بها، على هذه الخطة أن تستثني تغيير النظام في إيران أو المواجهة العسكرية معها.

دور سعودي مؤثر

في السنوات الأخيرة، طوّرت السعودية سياستها الدفاعية، التي ترجمتها بشكل واضح في عاصفة الحزم في اليمن. ثم تطور الأمر بإطلاق رؤية السعودية 2030، التي كشفت عن وجه جديد للمملكة مخالف لذلك الذي دأبت وسائل الإعلام الغربية على رسمه عند الحديث عنها. ويعيدنا هذا إلى الحديث عن اختلال المقارنة التي تصنف الصراع بين السعودية وإيران على أنه تنافس هائل ومساحتها الكبيرة ورمزيتها كقلب العالم الإسلامي واحتفاظها بالمقدسات في مكة والمدينة وتحالفها مع الولايات المتحدة، جعلتها قطبا إقليميا فاعلا في المنطقة، مقارنة بإيران التي تشهد اليوم انقلابا بكل المقاييس في الداخل والخارج يهدد ما حققته في السنوات الأخيرة.

وفي الوضع الراهن لم تعد القرارات الخارجية تمتاز بالبطء والتشاؤم الحذر -مثل عمليات اتخاذ القرار الأخرى في السعودية- بل أصبحت أكثر ديناميكية برعاية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الذي أصبح واجهة السعودية أمام العالم، كما يقول تقرير لموقع ستراتيجي الاستراتيجي، وفي منطقة تعاني من الصراعات تبقى الرياض متمسكة بالحفاظ على أمنها من التهديدات المتمثلة في الفكر الجهادي، والمشاعر المعادية للحكومة والتهديدات الأمنية الخارجية القادمة من إيران. وفي ضوء هذه التفاعلات، يخلص الخبراء إلى أن من حق السعودية، ومن مطالب الحلفاء لها، العمل على تكريس دورها كقوة فاعلة في الشرق الأوسط، يمكنها أن تتحدى خصومها (مثل إيران وتركيا).

روسيا بما أثر على طبيعة النظام العالمي التقليدي. وكانت إيران أكثر وضوحا في سياستها التوسعية، وهي التي تصنف على أنها دولة مارقة وفرضت عليها عقوبات أثقلت كاهلها ثم باتت تشعر بأن نفوذها في عراق ما بعد 2003 لم يحد من الضروري التدخل لحماية الحليف السوري، ثم جاءت فرصة دعم الحوثيين في اليمن، الذي يعد خاضرة السعودية ومنطقة ذات أهمية إستراتيجية على البحر الأحمر.

ارتداء القبضة الأميركية

منذ الغزو الأميركي للعراق دخلت منظمة الشرق الأوسط في حالة من إعادة الترتيب لمناطق نفوذ الدول سواء القوى الكبرى أو القوى الإقليمية، بصعود وهبوط لها. كما يتهدد وجود ما يسمى بالنظام الإقليمي العربي برمته، ليتحول إلى دوائر جديدة أهمها الدائرة الخليجية الممتلئة في السعودية، وأغلب الدول العربية، والدائرتان الإيرانية والتركية.

وجدت السعودية نفسها مجبرة على التدخل في مناطق الصراع المحيطة بها، وعلى أن تواجه المخاطر خارج حدودها بترحيل خطوطها الدفاعية بعيدا عن مثيرات الصراعات الداخلية في البلاد.

من السهل النظر إلى النزاعات من المنظار الطائفي، لكن يتناول هذا الواقع حماية الحدود والأمن الإقليمي في منطقة غير مستقرة بالنسبة للرياض

فبعد إسقاط نظام صدام حسين ظهرت إيران حملة برغبة عميقة في الغار. ثم اتسعت دائرة نفوذها لتصل إلى ساحل المتوسط عند حدود الدولة اللبنانية، وأدى ذلك إلى اشتعال الكثير من نقاط التماس حول حدود السعودية، سواء في العراق أو في اليمن وامتدادا حتى باكستان. وكان لذلك أثر برؤى مختلفة لكيفية التعامل مع التهديد الإيراني المحتمل، وبالأولويات الاقتصادية والأمنية، كما صعدت تركيا في حقبة العدالة والتنمية منذ عام 2002، لتصنع لها دائرة نفوذ جديدة في العالم العربي، تتقاطع بالضرورة مع كل من المصالح الإيرانية والسعودية. وبدأت تركيا بالسعي إلى اتباع سياسة رعاية الميليشيات التي تتخصص

تشهد منطقة الشرق الأوسط موجة جديدة من الاحتجاجات وإعادة توزيع الأدوار مع ظهور واقع جديد أنتقل فيه النظامان الإيراني والتركي، إلى وضع حماية المصالح ومحاولة الحفاظ على استقرارهما في مواجهة غضب داخلي متصاعد في البلدين.

حلمى الهمامي
صحافي تونسي

في قمة الاضطرابات التي شهدها منطقة الشرق الأوسط بعد موجة الربيع العربي في 2011، وكانت إيران حاضرة فيها بقوة، بالتمزق مع محادثات توقيع الاتفاق النووي بينها وبين مجموعة خمسة زائد واحد، كان أي تحذير مما تبطنه إيران من تهديدات غالبا ما يتم تفسيره على أنه يأتي في سياق الحرب بين إيران، الشيعية، والسعودية، السنة. ودقت مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام الأميركية والغربية طبول الحرب الطائفية، خصوصا بين سنتي 2015 و2016. وفتحت مقالات ودراسات كثيرة بوابة التاريخ مستحضرة الشرخ الديني الذي حصل قبل أكثر من 1400 عام، لتسقطه على ما يجري في الوقت الراهن. لكن، هددت النبوة بعد وصول الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى السلطة وتغير الموقف الأميركي من إيران وانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، ليؤكد هذا الهدوء أن الأمر لم يكن سوى بروباغندا كانت تحتاجها إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، وحلفاؤها في الاتفاق النووي، من أجل ترسيخ وجود إيران وتبرير تصرفاتها في العراق واليمن وسوريا.

حرب سياسية

اليوم، تبين متابعة للمشهد، ومراجعة ما حصل على مدى السنوات الأخيرة أن الصراع الذي ما زال دائرا في دول عدة في الشرق الأوسط اتخذ في شكله العام مظهر تنافس بين إيران والسعودية، لكن النظر بعمق لكل الأحداث وخلفياتها التاريخية والسياسية يكشف، وفق خبراء، أن الصراع ذو جذور سياسية وليست طائفية. ويذهب في هذا السياق فنار حداد، الباحث في معهد مهتم بالشرق الأوسط في جامعة سنغافورة الوطنية، مشيرا بقوله "عندما يتعلق الأمر بالسياسة الإقليمية، ما يحمل في الظاهر عنوانا طائفيا، ينطوي في الحقيقة على تنافس سياسي". ويتناول هذا الواقع توسيع النفوذ وحماية الحدود والموارد وتأمين خطوط الإمداد في منطقة غير مستقرة. ويقول المحللون إن جذور النزاعات في الشرق

أردوغان يختار إغصاب واشنطن بحثا عن دعم روسي

نهاية العلاقة بين الولايات المتحدة و"تركيا أردوغان". وأكد غراهام أنه سيدعم القرار في مجلس الشيوخ، وهذا سيشكل مدخلا سريعا لإقراره في الكونغرس وتوقيعه من قبل الرئيس دونالد ترامب.

وكانت أنقرة قد حصلت على الدفعة الأولى من الأنظمة الروسية بداية الصيف الماضي، وتزامنت الخطوة مع تعليق المشاركة في برنامج المقاتلات أف-35 مع حلف الناتو، الأمر الذي أثار مخاوف مسؤولين أميركيين من أن يؤدي عمل النظامين المتزامن إلى إلحاق أضرار بأنظمة التحكم الأمني في الطائرة الحربية أف-35. وهو ما أدى إلى وقف تسليم 100 طائرة من هذا النوع، كانت أنقرة قد اشترتها في وقت سابق. وستخسر تركيا أيضا ما قيمته 9 مليارات دولار من الطلبات المستقبلية على عقود إنتاج مكونات المقاتلة أف-35.

بعد الخطوة التي أقدمت عليها تركيا، أصبحت العقوبات الأميركية على تركيا "أمرا لا مفر منه"، حسب أوزغور أونوهيسارشيكي، مدير صندوق مارشال الألماني في أنقرة، الذي اعتبر ما أقدم عليه أردوغان بمثابة "إخراج الجني من القفص"، ولا أحد يعلم أين سيتوقف الكونغرس الأميركي بعد ذلك.

من بين العقوبات المطروحة على الطاولة للدراسة، فرض عقوبات على مسؤولين أتراك، وعلى البنوك وقطاع الطاقة في تركيا. وقد تلجا وزارة الخزانة الأميركية إلى التحقيق في الثروة الشخصية لأردوغان وأفراد أسرته وتحديد مصادرها. وهناك اقتراحات لفرض عقوبات منفصلة على بنك خلق التركي المملوك للدولة بسبب تورطه في مساعدة إيران على تجنب العقوبات الأميركية المفروضة على طهران.

من المحتمل أيضا أن يرى البعض في خطوة أردوغان ردا على نوايا واشنطن تطبيق تشريعات اتخذتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، يعاقب فقها قادة تركيا وصناعة الطاقة التركية والنظام المالي المساند للنشاط العسكري التركي في الأراضي التي يسيطر عليها الأكراد في سوريا، والمزعم مباشرة العمل بها أوائل الشهر القادم، وفق رئيس اللجنة جيم ريش. تحدي أنقرة وضعها إليها ضمن خصوم الولايات المتحدة المشمولين بقانون عقوبات أقر عام 2017، يسمح بتجميد الأصول التركية، ويقيد التاشيرات ويحد من الحصول على القروض الدولية. ورغم النوايا الحسنة التي أبدتها واشنطن لإيقاف حملة العقوبات في حال وافقت أنقرة على إزالة نظام الدفاع الجوي الروسي، أصر أردوغان على المضي في سياسة التحدي ضاربا عرض الحائط بتحذيرات السيناتور الجمهوري ليندي غراهام من أن شراء النظام وتفعيله سيؤديان إلى إقرار مجلس الشيوخ لمشروع قانون العقوبات، وستكون هذه بداية

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

لماذا يغامر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإغصاب واشنطن، ويضفي قدما بتجربة أنظمة الدفاع الصاروخية أس-400 روسية الصنع، رغم تحذيرات واشنطن التي هددت تركيا بالعقوبات معتبرة أن أردوغان تجاوز بفعلته هذه الخط الأحمر؟
قدم الرئيس التركي، بإصراره على نشر وتشغيل النظام الدفاعي الجوي الروسي، مبررا إضافيا لمجلس الشيوخ الأميركي لمعاقبة تركيا حليف الناتو. وهو يعلم أنه يعمل هذا قد مهد الطريق أمام واشنطن للتحلي عن ترددها السابق الذي حال دون فرض عقوبات سابقة، تمت صياغتها في الشهر الماضي ردا على تدخل تركيا عسكريا في شمال سوريا.

اختيار أردوغان تجاهل تحذير أعضاء جمهوريين في مجلس الشيوخ من عواقب تشغيل أنظمة الدفاع الروسية، ليس حماقة أو رغبة في اللعب بالنار، كما قد يخيل للكثير، بل هو اختيار مدروس وواع.

في المهام القذرة يستطيع أردوغان أن يثق بالدعم الروسي، الدعم الذي يصعب على الرؤساء في الغرب تقديمه عند الضرورة

من المحتمل أيضا أن يرى البعض في خطوة أردوغان ردا على نوايا واشنطن تطبيق تشريعات اتخذتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، يعاقب فقها قادة تركيا وصناعة الطاقة التركية والنظام المالي المساند للنشاط العسكري التركي في الأراضي التي يسيطر عليها الأكراد في سوريا، والمزعم مباشرة العمل بها أوائل الشهر القادم، وفق رئيس اللجنة جيم ريش. تحدي أنقرة وضعها إليها ضمن خصوم الولايات المتحدة المشمولين بقانون عقوبات أقر عام 2017، يسمح بتجميد الأصول التركية، ويقيد التاشيرات ويحد من الحصول على القروض الدولية.

ورغم النوايا الحسنة التي أبدتها واشنطن لإيقاف حملة العقوبات في حال وافقت أنقرة على إزالة نظام الدفاع الجوي الروسي، أصر أردوغان على المضي في سياسة التحدي ضاربا عرض الحائط بتحذيرات السيناتور الجمهوري ليندي غراهام من أن شراء النظام وتفعيله سيؤديان إلى إقرار مجلس الشيوخ لمشروع قانون العقوبات، وستكون هذه بداية



المصلحة في هذا الاتجاه